# التنمية

## المفاهيم – السمات - الأهداف

## مقدمة:

سيطر مفهوم "التنمية"" كما لم يسيطر أى مفهوم آخر على العقل العربى منذ منتصف القرن المنصرم وإلى الآن. والواقع أن هذا المفهوم، باستخداماته الغربية التى استوردناها بدورنا، يعتبر جديدا على العرب. فمنذ البدايات الأولى لعصر النهضة فى العالم العربى، أثر حملة نابليون على مصر، استخدم المفكرون العرب مفاهيم من نوع "النهضة: و"النهوض" و"الفلاح" و"الصلاح" للدلالة على الرغبة فى التقدم".

ومنذ أن استعرنا مفهوم "التنمية" باستخداماته الغربية، كمعامل لخلق مجتمع التقدم، قصرنا استخدام هذا المفهوم على "التنمية الاقتصادية"، قاصدين بها عملية التصنيع و"نقل التكنولوجيا" فى أغلب الأحيان. وظن بعض منا أنه بمجرد أن نحقق مرحلة التصنيع، على الطريقة الغربية – وكأن ذلك بمجرد بناء المصانع أو المعامل الكبرى أو المتوسطة – سينتقل المجتمع العربى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم....

وحقيقة الأمر أن التنمية، هى أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التى تعتبر جزءًا لا يمكن أن ينفصل عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع. ذلك هوالمفهوم الشامل، لا الجزئى، الواسع، لمفهوم التنمية، وهو المفهوم الذى أخذ العديد من المفكرين والكتاب الغربيين أنفسهم يدعون له ويؤكدون عليه، بعدما جر مفهوم التنمية فى معناه الجزئى والضيق أزمات ومشكلات كبيرة وعميقة، تفجرت وتفشت فى كل أنحاء العالم العربى.[1]

لقد مثلث التنمية مطمح الحكومات والشعوب.. فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحرى لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها، وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية، ما يسمى بالبلدان "المتقدمة" مقابل البلدان "النامية" وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية فى الأولى وقصورها فى الثانية.[2]

---

(١) عمر الخطيب: مقدمة فى تكنولوجيا التنمية الثقافة العربية: مجلة فكر السنة الثانية العدد الخامس مارس سنة ١٩٨٥

(٢) عبد العزيز عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، وزارة الإعلام بالكويت العدد (٩١)، يوليو ١٩٨٥، ص١١-١٢.

وأصبحت قضية التنمية هى الشغل الشاغل للدول المتخلفة منذ عدة عقود، وأعتبر موضوع التنمية وأهدافها وأبعادها والمعوقات التى تقف دون تحقيق هذه الأهداف من أكثر الموضوعات شيوعا فى الكتابات السوسيولوجية والاقتصادية المعاصرة. وبخاصة الكتابات التى تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنسانى وفى المجتمعات المتخلفة... وتزايدت أهمية الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث بعد أن أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

وكان قد حدث التطور لدراسات التنمية منذ فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين كنتيجة لحصول الكثير من المستعمرات على استقلالها السياسى، وبدأ اهتمام هذه المجتمعات بتحرير اقتصادها من قيود التبعية للدول الرأسمالية.(١)

واستمر موضوع التنمية، محل خلاف من حيث التعريف، وأنواع التنمية ووسائلها الممكنة المطلوبة، وكان الاختلاف راجعًا إلى شدة تعقد عوامل التخلف وتباينها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر وأيضًا إلى اختلاف المدارس والمذاهب الفكرية التى يؤمن بها المفكرون والباحثون الذين يتناولون موضوع التنمية، بالإضافة إلى اختلاف تصورات حكام الدول النامية للتنمية وأهدافها ووسائلها.

وهناك بعض التداخل أو التقارب من مصطلح التنمية ومصطلحات أخرى مثل: التغيير والتغير والتطور والتطوير والنمو والتقدم والتمدن.. إلخ وإن كان مصطلح التنمية يمكن أن يحتويها، باعتبار التنمية ما هى إلا تغير ثقافى حضارى إرادى ومقصود، للانتقال بالمجتمع من الحال الذى هو عليه فعلاً إلى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه أملاً.(٢)

وبداية يمكن القول بأن التنمية هى تحسين حياة الفرد فى يومه.. وتأمين مستقبله.. وتختلف التنمية عن كثير من المفاهيم مثل النمو مثلا فالتنمية عملية متواصلة

---

(١) جمال مجدى حسنين، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٨٥ ص٤٦، ٤٧.

(٢) السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية، رسالة ماجستير كلية الإعلام جامعة القاهرة سنة ١٩٨٩.

مستمرة.. فى حين أن النمو يتوقف عند حد معين.. وعادة ما يكون نموا طبيعيا غير مدفوع أو مقصود واليوم ينظر المفكرون إلى التنمية على أنها عملية شاملة.. تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.... وإلى أنها أساسًا عملية تغيير ثقافى متصلة وواعية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه، وكذلك الانتفاع بنتائجه.. بمعنى أن التنمية لا يجوز قصرها على النمو الاقتصادى وحده وإنما يجب أن تشتمل بشكل جوهرى على تغيير ثقافى عام وعلى تغيرات محددة فى البناء الاجتماعى القائم.

**المجتمعات النامية:**

كانت تسمى بالدول المتخلفة أو المتأخرة لما تعانيه من فقر ومرض وجهل، ثم ابتكر اصطلاح الدول النامية أو الآخذة بأسباب النمو على سبيل المجاملة الدبلوماسية، وخاصة فى مجال المعاملات الدولية وعندما ظهرت تلك الدول إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية وبدء حصول معظمها على استقلالها عملت على تحقيق أهدافها التنموية ويربط بعض البلحثين عادة بين انخفاض مستوى الدخل الفردى ، والركود الاقتصادى، والافتقار إلى الخبرة العلمية والتقنية والتخطيطية اللازمة للتطور وتخلف تلك الدول.

كما يربط البعض التخلف أيضا بالأوضاع الاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية والصحية وعدم توافر المناخ المناسب لظهور الكفاءات العلمية والفنية، وحتى إذا ظهرت فإنها تهاجر إلى البلاد المتقدمة أو الصناعية، فيما يسمى بالاستنزاف العقلى أو هجرة العقول. وفى جميع الأحوال، ينظر إلى العالم النامى على أنه يعانى من أمراض التخلف والتأخر وإذا رجعنا إلى حالة تلك المجتمعات لوجدنا بعض التشابه بينها.

منذ أواخر الخمسينات والستينيات، والعالم كافة يتحدث عن التنمية فى المحافل وفى المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية حديثا مستفيضا حظى بعضه بالاهتمام وحظى البعض الآخر بالتطبيق والعناية، وفشل الكثير منه، ثم نال الاهتمام التجارب والتطبيقات التى تمت، والمنجزات التى تحققت وفى الثمانيات بدأت المراجعات والانتقادات تتناول الخطط التى تمت والأساليب التى أتبعت لتطبيق التنمية وظهرت

الكثير من الثغرات بعد أو وجهت الانتقادات لكى يبدأ الفكر التنموى فى التطور والتحول خاصة بعد التغيرات الهامة التى حدثت على العالم كله والمستجدات التى طرأت على الفكر العالمى منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ليبدأ الاهتمام مرة أخرى بالتنمية بثوبها ومنحاها الجديد الذى يدل على أن التنمية كمفهوم وفكر وممارسة وتطبيق كان دائما فى بؤرة اهتمام المفكرين والمخططين والممارسين والساسة وكان محل مناقشة الكثير من المؤتمرات .

**من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية إلى التنمية الثقافية والتنمية البشرية:**

إذا كان الفكر التنموى قد ركزّ فى مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هى الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى، إلا أن تجارب التنمية فى شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادى ليس هو المدخل الصحيح للتنمية. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلا إذا توفرت لها الأيدى العاملة القادرة والمدربة، والتى تمتلك إلى جانب الصحة، القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح، ثم إن كفاءة الإنتاج لابد أن تضاهيها عدالة فى التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات، حتى تدور عملية الإنتاج، الذى يتوقف على التوزيع، ومن هنا تبلور المدخل الثانى للتنمية، وهو المدخل الاجتماعى، الذى يُعْنَى بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل.

ثم انتقل الفكر الإنمائى إلى مرحلة أخرى تتصل بتحقيق الرفاهية، فى حدود الممكن والمتاح. فإذا كان الإنسان هو وسيلة التنمية التى ينبغى صيانتها والحفاظ عليها، فينبغى أن يكون هو أيضًا هدفها، الذى يسعى إلى تحقيق أفضل ظروف ممكنة لمعيشته. ومن هنا كان التوجه إلى تحسين ظروف العمل وتقليص ساعاته وزيادة الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وغير ذلك الكثير. وسُميت هذه المرحلة من تطور الفكر الإنمائى بالتنمية الشاملة. بل إن كثيرا من الباحثين رفضوا استخدام كلمة شاملة فى وصف التنمية، باعتبار أن كلمة التنمية تعنى بذاتها الشمول.

وجاءت المرحلة الأخيرة التى تبلورها التقارير السنوية للتنمية البشرية التى يصدرها "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" ابتداء من عام ١٩٩٠.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ على هذه الحقيقة على النحو التالى[١]:

قد يقال أحيانًا إن الدخل بديل للخيارات الإنسانية الأخرى، لأن توافره قد يفى بممارسة جميع الخيارات (أى أنه الوسيلة للحصول على الفرص الأخرى) ولكن هذه المقولة غير صحيحة على إطلاقها لعدة أسباب:

فالدخل وسيلة وليس غاية. فقد يُستخدم فى الحصول على دواء ضرورى، أو فى شراء مخدرات. أى أن مستوى الرفاهية يعتمد على استخدام الدخل، وليس على الدخل ذاته، ومن هنا أهمية الفكر والثقافة الذى يوظف الدخل وغيره لذلك.

برزت أهمية الثقافة فى مناقشات المجتمعون فى المنظمات الدولية خاصة اليونسكو حيث ناقش المجتمعون قضية التنمية الثقافية وتأثيرها على كل فرد وكل جماعة وأنها تشكل جزءا جوهريا من حياة الأفراد وإن التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصبا على الإنسان ويجب أن يكون لها بعد ثقافى "كما جاء فى التوصية رقم (٢٧).

- واقترحت الدول الأعضاء باليونسكو إنشاء عقد عالمى للتنمية الثقافية (وتمت الموافقة على ذلك الاقتراح من أعضاء المؤتمر فى مدينة مكسيكو الذى عقد عام ١٩٨٢م وتولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانه فى ٨ ديسمبر ١٩٨٦م وافتتح العقد رسميا عام ١٩٨٨م لمدة عشر سنوات انتهت فى عام ١٩٩٧م أى قبل فترة قصيرة من بداية الألف الثالثة للميلاد وكان العقد يهدف إلى هدفين رئيسيين هما:

١- مزيد من التأكيد على البعد الثقافى لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاقة والحياة الثقافية بصفة عامة.

٢- إظهار الوعى بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التى تشكل آفاق القرن الحادى والعشرين.

وذلك بعد أن ظهر من نتائج أول عقدين دوليين للتنمية قصور مفهوم التنمية الذى اعتمد أساسا على النمو الكمى والمادى دون الاعتماد على الإبداع والخلق الخاص بالإنسان ولذلك تركزت خطة عمل العقد على أربعة أهداف رئيسية هى:-

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الطبعة العربية، مؤسسة الأهرام، القاهرة من ص ٢٠-٢٢.

١- مراعاة البعد الثقافى للتنمية.

٢- تأكيد الذاتيات الثقافية.

٣- زيادة المشاركة فى الحياة الثقافية.

٤- النهوض بالتعاون الثقافى الدولى.

وهذا التطور فى الفكر التنموى يبرز اهتمام المعنيين والساسة والمنظرين والمفكرين بقضايا وتجارب التنمية التى تتبعها الدول النامية لتخطى تخلفها ومشكلاتها والتغلب على العقبات التى تحد من انطلاق المجتمعات نحو التطور والعصرية.

لقد ظهرت الكثير من الكتابات والانتقادات، وحورت وتغيرت الشعارات وظهرت مناحى جديدة للتنمية مازال البعض يركز عليها فى المؤتمرات والكتابات واللقاءات العالمية بل إن المشكلات التى باتت تشغل بال الرأى العام العالمى نفسها قد تغيرت بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى بداية القرن الحادى والعشرين وبروز قوى وتوجهات جديدة، ويهمنا تتبع مسار التنمية للوصول إلى التنمية السياحية والتنمية البيئية ثم التنمية المستدامة التى وضعت فى الاعتبار مؤخرا.

**تعدد مفاهيم التنمية:**

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين، وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التطور والإنتاج والتقدم والعصرية.

وعند تتبع التطور التاريخى للتنمية نجد أن مفهوم "التنمية Development" برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره فى عصر الاقتصادى البريطانى البارز "آدم سميث" فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه فى المجتمع كانا التقدم المادى " Material Progress"، أو التقدم الاقتصادى "Economic progress".

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية فى علم الاقتصاد حيث استخدم

للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وعرفت التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعى متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادى والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ثم تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة فى المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التى عرفت بأنها حركة اجتماعية هدفها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية ومبادرة المجتمع بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذى يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه فى المجتمع[1].

ويعتبر مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه يعتبر من الناحية الفلسفية جديدا نسبيا حيث التنمية هى تحقيق قدر معين من نماء الدخل والثروة يصاحبه قدر مناسب ومتواكب من نماء الثقافة والمعرفة وارتقاء بالسلوكيات ويعد هذا الجانب الأول من التنمية أى نماء الدخل والثروة مهمة اقتصادية أما الجانب الثانى وهو نماء الثقافة والمعرفة والارتقاء بالسلوكيات فنستطيع القول أنه مهمة اجتماعية وتربوية.

---

(١) Http://www.irchf.org.go/development.htm.

وتعنى كلمة التنمية من الناحية اللغوية عملية النمو الطبيعى التى تسير فى مراحل متعددة أو بمعنى آخر التطور فى مراحل متتالية وقد اختلفت الآراء فى تحديد المعنى الاصطلاحى لهذا المفهوم فعرفت التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادى لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

وعرفت التنمية بأنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة فى ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومى وتسير فى اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الذى يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحى التنمية لمساعدة المجتمع فى إعادة بناء كاملة.

والتنمية ترتكز على تنمية الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن حتى يمكنها استغلال الموارد غير البشرية بطريقة أفضل محققة كل حاجاتهم وتطلعاتهم فالتنمية عملية اجتماعية وثقافية فى المقام الأول لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة كل منهما مكمل للآخر حيث لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية دون أن تصاحبها تنمية اجتماعية ثقافية.

**مفاهيم للتنمية:**

نعرض لأبرز المفاهيم التى قدمت للتنمية وهى:

- التنمية زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

والتنمية محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية فى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفى ضوء السياسة العامة للمجتمع.

وهى عملية تغير مقصود نحو النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى تحتاجه الدولة.

وهى العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى واشتراكه.

- التنمية تعنى نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة مستوى أفضل ومن نمط تقليدى إلى نمط متقدم كما ونوعا.[1]

يعرف جونار ميردال التنمية: بأنها تحرك النظام الاجتماعى بكليته إلى الأعلى. كما يعرفها آخرون بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع.

ولقد فرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادى والتنمية حيث اعتبروا زيادة الدخل القومى دون حدوث تغيرات بنيانية نموا، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغيير فى الهيكل الاقتصادى اعتبرت عملية تنمية ومفهوم التنمية فى هذه الحال أعم وأشمل من مفهوم النمو.

**جوانب التنمية وأبعادها:**

على ضوء فشل فلسفة التنمية الغربية فى الدول النامية ازدادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بدلا من تقلصها وارتفع عدد الفقراء الأميين فى العالم كما لم تلب الخدمات الأساسية فى العالم الثالث متطلبات الحاجات الضرورية للإنسان وتزايد الفقر وانتشرت المجاعات وسوء التغذية ولهذا ساد الاقتناع بأن النموذج الغربى غير مناسب لتحسين ظروف الحياة بالنسبة لغالبية السكان فى العالم الثالث ومن ثم ظهرت الحاجة لمفهوم متعمق للتنمية.

فنحن عندما نتكلم عن التنمية نقصد بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية فالتنمية عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وهذا ما أوضحته الأمم المتحدة بأن القصد من كلمة التنمية هى تلك العملية المتكاملة أى تنمية الظروف المادية للحياة وتنمية الجوانب الروحية سواء بسواء.

---

(١) أ- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، القاهرة دار الفكر العربى ١٩٨٨.
ب- محمد منير حجاب وسحر وهبى: الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر ٢٠٠٠.
جـ- سعد الدين إبراهيم: نمو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث، المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين سنة ٧٧ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.

فالتنمية تعنى معالجة الفقر وتوفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة القومية وضمان الحرية فى التعبير عن الرأى والمشاركة فى صنع القرار فهى عملية مجتمعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدى إلى إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايدا منتظما فى متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين الجهد والمكافأة ويعمق متطلبات المشاركة ويضمن توفير الاحتياجات الأساسية ويوفر ضمان الأمن والاستقرار الفردى والاجتماعى والقومى.

ولذلك يعرفها البعض بأنها "عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرات المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

وبهذا فالتنمية هى تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادى ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقى غير العادل ومن الاستقلال السياسى ومن الاغتراب الثقافى والنفسى.

ولذلك تتعدد أبعاد التنمية لتشمل جوانب كثيرة هى ما يأتى:

١- التنمية الاقتصادية.

٢- التنمية الاجتماعية.

٣- التنمية البيئية.

٤- التنمية الثقافية.

٥- التنمية التكنولوجية والعلمية.

٦- التنمية السياسية.

٧- التنمية البشرية.

٨- التنمية السياحية.

ولعل التنمية السياحية هى أحدث تلك الأبعاد لما لها من تأثيرات وأبعاد هامة (كما سيأتى).

**أنواع التنمية:**

والتنمية لها جوانبها المختلفة وأنواعها المتعددة والتى تتمثل فى:

**التنمية الاقتصادية:**

وهى التى تؤثر على الجانب المادى للتنمية فتهتم بطريقة تحسين واستغلال الموارد الاقتصادية بغية تحقيق زيادة فى الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدل أسرع من الزيادة فى السكان.

وتشمل على كافة المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية والمالية والتجارية.... وغيرها.

والتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة فى الدخل القومى ولا فى متوسط نصيب الفرد وإنما تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذرى فى هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادى للمجتمع أى إحداث تغير فى الأهمية النسبة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى وتطوير وسائل وطرق الإنتاج المستخدمة وتغيير أنواع السلع والخدمات وتغيير فى هيكل العمالة كما تتضمن أيضا تغيير الهيكل الاجتماعى والثقافى للأفراد والسلوك الاقتصادى للمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع ومما تجدر الإشارة إليه أن التنمية الاقتصادية لا ترتكز على الجانب الاقتصادى فقط.

بل يتفق الباحثون على أن التنمية الاقتصادية تتضمن ما يلى:

١- أنها تتضح فى نمو الدخل القومى الذى يمثل دليلا جوهريا.

٢- تعتمد على جانب غير اقتصادى مثل الاتجاهات والقيم والنظم الاجتماعية والثقافية السائدة.

٣- تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة فى كل مجتمع بل قد تختلف فى المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، وهذا ما يجعل هناك استخدام نظريات مختلفة فى تفسير نتائج التنمية الاقتصادية.

٤- أنهـا تعتمد على متخصصين فى التنمية وفى اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف حيث توجه الأعمال لتحقيق الأهداف.

٥- لا تسـير التنمـية الاقتصـادية بمعـدل واحد، فقد تنفذ دون توقف أو قد يحدث العكس، أو قد تنفذ ببطء أو تنجرف عن مسارها.[١]

**التنمية الاجتماعية:**

التنمية الاجتماعيـة عبارة عـن تغيير اجتماعـى يلحـق بالبناء الاجتماعى للمجتمع ووظائفـه بغـرض إشـباع الحاجات الاجتماعية الأخرى. وهى عبـارة عـن عمليـة نـمو العلاقـات الاجتماعـيـة بين الأفـراد وبين الجماعات فى المجتمع على أساس أن المجتمع هـو مجمـوعة مـن الأفـراد والجماعـات تسـود فـيما بيـنهم علاقات اجتماعية فوجود الإنسـان فـى المجـتمع يفـرض علـيه الدخـول فى علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع.

فالتنمـية الاجتماعـيـة هـى تغيير الأوضـاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصـر بطـرق ديمقـراطية تهـدف إلى بـنـاء اجتماعـى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة.

وتقوم التنمية الاجتماعية على عدة عناصر أساسية منها:

- مساهمة الأهالى أنفسهم فى الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم.
- تـوفير مـا يلـزم مـن الخـدمات الفنـية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة الذاتية بين عناصر المجتمع.
- مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعى والمفهوم الاقتصادى للتنمية.
- التأكد على ضرورة موائمة التنمية لظروف المجتمع والبيئة.

والتنمـية الاجتماعـيـة كما عرفهـا روجـرز وشـرام بأنها عمليـة تغيير مقصود نحو الـنظـام الاجتماعـى والاقتصـادى الـذى تحـتاجه الدولـة، بمـا يعنـى أنهـا تشمل نمو العلاقـات الاجتماعـيـة حـيث إن البيـئة الاجتماعـية المـتخلفة يمكـن أن تكون عائقا للتنمـية، ويـتعلق الـتخلـف بكافـة الممارسات التى يمكن أن تقتل الإبداع والانطلاق والمشاركة.

---

(١) علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، ط٢ الكويت دار القلم للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٥.

لذا فإن التغير الذى تحدثه التنمية يقتضى أن يكون تغيرا بنائيا يؤدى إلى تغيرات جوهرية فى العلاقات الاجتماعية والقيم والمعتقدات والاتجاهات، وتحولا شاملا فى كافة مناشط الحياة والنظم السائدة فى المجتمع، وتغيرا فى أنماط السلوك.[1],[2]

**التنمية الثقافية:**

إن الثقافة تعبير يشير إلى كل ما يصدر عن الإنسان من إبداع أو إنجاز فكرى أو أدبى أو فنى أو عملى وهى حصيلة كل النشاط البشرى والاجتماعى فى مجتمع معين مما يعنى فى نهاية الأمر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة بصرف النظر عن مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره أو تخلفه.

والثقافة تعنى مجموعة النشاطات الخاضعة للمتغيرات الاجتماعية والتاريخية وأنماط السلوك لمجموعات اجتماعية محددة يتم نقلها وتداولها عن طريق التربية والتنشئة والتعليم.

والثقافة كما عرفها العالم الإنجليزى إدوارد تايلور تعنى ذلك الكل المعقد الذى يحتوى على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاقيات والقوانين والتقاليد وكل القدرات والعادات التى يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا فى جماعة .

إن التنمية الثقافية التى تعمق بناء الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، فمن غير الممكن أن تستكمل البنى التحتية دون البنى الفوقية التى تتعلق بالإنسان وثقافته بمعناها المتسع، وتعد التنمية الفوقية شرطا أساسيا لتنمية البنى التحتية حيث يجب أن تتوازى وتتزامن معها حتى تحقق التنمية أهدافها المجتمعية.

والتنمية يقصد بها دفع القدرات الإنتاجية لمجتمع ما لتصبح متوازنة ومتجاوبة مع متطلباته وطموحه سواء كانت هذه المتطلبات اقتصادية بحتة كزيادة دخل الفرد مثلا أو

---

(١) تقارير عن التنمية فى العالم الثالث: ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧ البنك الدولى للإنشاء والتعمير ترجمة وتوزيع الأهرام، القاهرة. سنة ١٩٨٧.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله: فى التنمية العربية، القاهرة دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٨.

اجتماعية كرفع مستوى المرأة وإزالة الظلم التاريخى عنها أو ثقافية بحتة كنشر الفنون والآداب والعلوم أو وطنية كحماية أمن وسلامة البلاد والتكنولوجيا كمفهوم (وليس كسلعة) وهى المقدرة اليدوية والذهنية والإدارية على جعل الإنتاج حقيقة بادية قائمة.[١]

**التنمية البيئية:**

أحدثت ثورة الإنسان التكنولوجية نقلة هامة على المستويات المادية للمجتمع الحديث وفى مقابل ذلك أدت إلى الإسراف فى استنزاف الموارد الطبيعية وقد احتلت التنمية البيئية مكانة هامة فى إطار التنمية الشاملة باعتبار أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية وقد أدت ممارسات الإنسان الخاطئة إلى إفقار الحياة على سطح الأرض مما أحدث اختلاف فى الموازين الدقيقة للطبيعة وزاد من التصحر نتيجة لإهمال زراعة السهول وإغراق الموارد المائية الطبيعية بالفضلات البشرية وعادم الصناعة مما أدى إلى التلوث الإشعاعى نتيجة للتكنولوجيا التى صنعها الإنسان لتمثل تهديدا دائما له وللحياة ذاتها لذلك تنبه الوعى العالم لأهمية الاهتمام بالتنمية البيئية وطرق المحافظة عليها وأصبحت تسمى التنمية المستمرة وهى التى تتطلب دعما بيئيا على المدى الطويل، وأن تكون ذات جدوى اقتصادية وملائمة اجتماعية وأخلاقية للسكان المحليين. تستلزم وجود إجراءات مبرمجة تسمح بإدراة الثروات الطبيعية محليا، للحفاظ على جدواها وأهميتها وبشكل يؤمن حماية الإرث الطبيعى والثقافى، بما فى ذلك للمناطق المحمية، التى تشكل قوة فاعلة هامة فى التنمية.[٢]، [٣]

ومن هنا يتوجب على الدولة المساهمة فى التنمية البيئية بما يحقق ويوفر الغاية المثلى فى الحفاظ على استمرارية الثروات التى تحقق القصد والأهداف.

**التنمية السياحية:**

وتتم التنمية السياحية عن طريق التركيز على المنتج السياحى وحسن تقديمه والأخذ بكافة السبل التى تدعم القدرات السياحية الطبيعية وغير الطبيعية والعمل

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة، الأردن اتحاد مجالس البحث العلمى العربية: الأمانة العامة: العلم والتكنولوجيا والتنمية فى الوطن العربى بغداد سنة ٨٢م مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

(٢) منير حجاب وصحر وسحر وهبى: مرجع سبق ذكره.

(٣) فايز محمد على: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادية فى العالم الثالث . بيروت.

على الاستفادة منها وذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية والخاصة ومن أهدافها العمل بين الجهات العاملة فى السياحة وغيرها وإشراكها فى كافة الفاعليات والحفاظ على المواقع الأثرية وإقامة المنشآت السياحية وفتح الاستثمار وتشجيع التنمية السياحية بمشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى التنمية السياحية بإنشاء الفنادق وتطوير الصناعات التقليدية وخلق فرص عمل وتنمية وتشجيع الشباب للعمل فى هذا المجال السياحى ودعم جهوده مع العمل على إحداث التوازن الاجتماعى بين الريف والحضر وكافة المناطق السياحية والأثرية والتراثية وتقديم التسهيلات والتيسيرات كافة.

وعلى أية حال يتفق الباحثون على أن التنمية عملية الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى فى فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التى ينتظر إنشاؤها ولم يختلف الباحثون على أن التنمية هى العملية التى تستخدمها الدولة فى استغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة الدخل القومى الحقيقى وبالتالى زيادة فى متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهى تنمية الدخل عن طريق الاستثمارات بقصد إحداث بعض التغيرات التى ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد.

لذا تعتبر التنمية الهدف الرئيسى للسياسات الاقتصادية فى أى دولة وهى المخرج من المشكلات الأساسية التى تواجه البلاد من الركود المزمن، ويعتبر موضوع التنمية من أهم الموضوعات التى تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء فى البلاد التى بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو فى البلاد التى لا تزال حديثة النمو، وأهداف التنمية عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة وتحقيق غايات كثيرة هى زيادة الدخل القومى وهو من أهم الأهداف على وجه الإطلاق الذى يتمثل فى الدخل القومى النقدى والسلع والخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة فى خلال فترة زمنية معينة.

ويعد رفع مستوى المعيشة من أهم الأهداف الهامة التى تسعى التنمية إلى تحقيقها فى كافة البلدان المختلفة والتى تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية ولعل أقرب مقياس

للدلالـة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسـط مـرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وهو الهدف المنشود الذى تسعى التنمية السياحية إلى تأكيده والمشاركة فى القيام به.

**أهداف التنمية:**

تتعدد الآراء فى تحديد أهداف التنمية ويمكن تلخيصها فيما يلى:

يرى البعض أن أهداف التنمية تركز أساسا على التقدم الاجتماعى والاقتصادى واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشروعات التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى أصحاب هذا الرأى أن تنمية المجتمعات تمثل أنسب الوسائل لرفع مستوى المعيشة فى المجتمع على أساس أن مصادر الثروة لا تزال كامنة فى البلاد.

ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة على أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادى الهدف النهائى للتنمية. ويلخصون الأهداف الرئيسية للتنمية فيما يلى:

١- إخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها وجمودها بإشراكها فى عملية التنمية وإعطائها الفرصة لأخذ دورها فى التنمية الشاملة للمجتمع القومى.

٢- تحقيق التماسك الاجتماعى لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

٣- زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومى والولاء الشديد له حيث إن الأفراد فى كثير من المجتمعات التقليدية لا يشعرون إلا بالانتماء لمجتمعاتهم المحلية وجماعاتهم القرابية.

٤- تخطيط البرامج لاستثارة أفراد المجتمع نحو التغير الاجتماعى خاصة فى المجتمعات التقليدية التى تقاوم التغيير والتجديد وتتمسك بكل ما هو تقليدى.[١]

ويرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التى يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية. وعلى هذا الأساس فهم يؤكدون على المشاركة الشعبية، والربط بين التنمية القومية وتنمية المجتمع المحلى ككل.

---

(١) Von, H.& Roes, M.: Some obsevation on c., D, Seminar paper, S. p. cours, I.S.S., علية حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا- الكويت.

ويرى هؤلاء المجتمع كلا متكاملا بحيث أن أى تغير يطرأ على أحد النظم يحدث تغير فى بعض النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.

ومن هذا يتضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا: إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

ثانيا: تحقيق التجانس بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

ثالثا: تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على الآخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية[1].

رابعا: إن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى تهدف أساس إلى البحث عما يمكن عمله لتحسين ظروف المعيشة فى حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلى المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم.

ويفيد ذلك كله فى تحرر أفراد المجتمع من المعوقات التقليدية والتكيف بالوسائل الجديدة وتعليمهم كيف يساعدون أنفسهم بالطرق التى تناسبهم. لذلك تتضح الحاجة إلى التعرف على المجتمعات المحلية وخصوصياتها الثقافية.

خامسا: تهدف التنمية إلى تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل فى مختلف المجالات، وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة فى مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل، وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها.

---

(١) عليه حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا مرجع سابق.

سادسا: تتفق كل من التنمية وتنمية المجتمع المحلى على أن الدراسة القبلية تعتبر هدفا أساسيا تسعى التنمية لتحقيقه كمرحلة أولى إذ على أساس هذه الدراسة توضع خطط البرامج والمشروعات سواء على المستوى القومى أو المحلى.

وتتفق هذه الأهداف العامة للتنمية فى كثير من المجتمعات، ولكنها قد تختلف بالنسبة للأهداف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات، كما تختلف أيضا فى المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى. ولكن رغم هذه الاختلافات فهى متفقة على أهداف أساسية. وتعتبر خطة التنمية الصورة الواقعية للأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المجتمع فى مختلف المجالات خلال فترة زمنية معينة.

**عناصر وسمات التنمية:**

ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص أهم عناصر وسمات التنمية فيما يلى:

التنمية عملية ذاتية ومقوماتها موجودة داخل الكيان ذاته.

التنمية عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.

التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد.

أنها شمولية للكيان كله.

التنمية تعمل على إزاحة كل المعوقات التقنية والمهنية والحيوية التى تحول دون انبثاق الامكانات من داخل الكيان.

تعمل التنمية على وقف الاستغلال الذى يعوق النمو والانبثاق أو يحدّ منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى أو لإقليم دون آخر.

إن الإنسان هو هدف التنمية وهو فى نفس الوقت وسيلتها للتحقيق ومن هنا ضرورة الاهتمام بالإنسان لتحقيق التنمية وأهدافها.

**المقتضيات الأساسية للتنمية:**

يقسم (شارل بلهيم) الأهداف المحققة للتنمية إلى نوعين من الأهداف: أهداف نهائية وأهداف وسيطة.. أما الأهداف النهائية فهى تتضمن التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعا، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات الناس المتزايدة

لأقصى إشباع ممكن، وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدرته.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف النهائية لابد من تحقيق أهداف وسيطة لأنها شرط تحقيق الأهداف النهائية. وأول هذه الأهداف الوسيطة هو التصنيع إذ يتعذر أحداث تجديد شامل جذرى فى شكل الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج.

ومن ثم فإن التصنيع شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية وسيبقى دائما أول الأهداف الوسيطة على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة والتنويع والتجديد فى أساليب الإنتاج وإحلالها محل الأساليب الإنتاجية البدائية. هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. غير أن تحقيق هذه الأهداف النهائية وما يلحق بها من وسائل لا يتيسر إلا باستكمال بعض المقتضيات الأساسية وهى:

(١) الاستقلال السياسى للبلد النامى وهو يعنى إنهاء الوضع الذى كان مفروضا من قبل وإبعاد الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار.

(٢) الاستقلال الاقتصادى الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية التى تتسم بها المجتمعات المتخلفة، وتتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد لتحقيق التنمية السريعة.

(٣) التحول الاجتماعى الذى يؤدى إلى قيام طبقات جديدة مستنيرة واختفاء الطبقات الرجعية والاستغلالية أو المرتبطة بالتأخر وهذا يعنى نجاح الديمقراطية فى تحقيق أهداف التنمية.

(٤) تحرر التجارة الخارجية بمعنى خضوعها للحاجات القومية للبلد النامى بدلا من خضوعها للمصالح الأجنبية.

(٥) إن بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية. ومن بين تلك الهياكل علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية،

والعلاقات التى تحد من قدرات العاملين وإنتاجيتهم، لذا وجب القضاء عليها باتخاذ التدابير الفعالة لدعم الاقتصاد القومى عن طريق تنمية قوى الإنتاج واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

(٦) المشاركة الإيجابية من جانب جماهير الشعب فى عملية التنمية ذلك لأن نجاح عملية التنمية يتوقف على مشاركة وفهم حماس الجماهير لتحقيق التقدم المادى.

وفى حدود المقتضيات البشرية يذكر (بتلهيم) أن التجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى حتى ولو كان مزودا بمفاهيم حديثة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة.. إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها وللبشر فى البلاد النامية على أهم ما يحتاجونه فالبشر هم أهم قوى الإنتاج.[١]، [٢]

وما دامت المشاركة للجماهير ضرورة من ضرورات التنمية فلابد من الارتفاع بمستوى وعى الجماهير، فتنمية الإنسان هى الركيزة الأساسية فى عملية التنمية الشاملة وهى التى تتحقق من خلال معطيات تعليمية وتربوية وسياسية واقتصادية ونفسية وثقافية، فهى عملية متعددة الأبعاد تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع فى تكامل وتعاون لأجل الوصول إلى أهدافها.

فالتنمية فى حقيقتها عملية حضارية لا تستند فقط على حجم التقدم المادى وإنما تكتمل بالوعى الثقافى والرغبة الحقيقية فى التغيير الاجتماعى بما يقضى على معوقات التنمية ويرسم سمات الواقع العصرى وما يتطلبه من القضاء على العادات والسلبيات التى أبرزها التخلف والإهمال واستبدالها بالقيم والعادات والسلوكيات الإيجابية التى توائم العصر وتخدم متطلباته وتساعد على تخطى المشكلات والعقبات.

---

(١) سميرة كامل عمر: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة ٨٤.

(٢) سامية محمد فهمى: مدخل فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث سنة، ٨٦.